2021

إعادة هيكلة وتحديث القوات المسلحة في السودان

علي سراج الدين – عادل عبد العاطي

ورقة سياسات

المحتويات

الفصل الأول

تاريخ الجيش السوداني وجدلية السياسة والعسكر

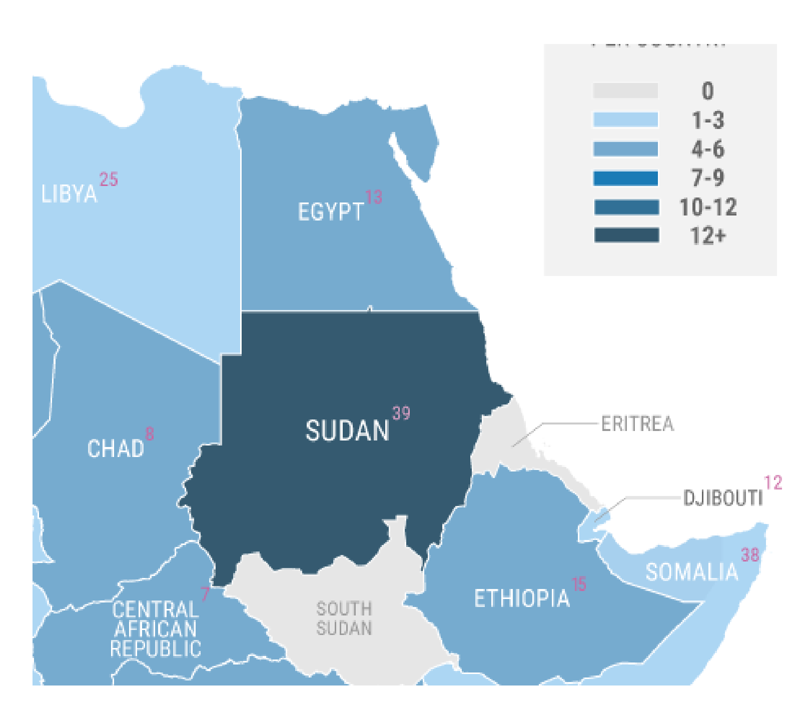
مدخل:

تشكل قضايا الامن الوطني والدفاع اهمية بارزة، في بناء دولة المؤسسات. فدولة الحريات عكسا للسائد، لا تعني شيوع الفوضي والارهاب والعشوائية، وانما تعني خضوع جميع المواطنين للقانون علي قدم المساواة وتحقيق الأمن في كل ربوع البلاد والاستقرار بوصف الأمن هو الشرط الأول للتنمية والتطور.

كما ان مفهومنا للأمن شامل، ولا يقتصر فقط على القضايا العسكرية والاستخباراتية، وانما يتعداه لمفهوم أمن الدولة الكلي، بما يشمله من امن حدودها ومواردها وامن موارد الطاقة والأمن الغذائي والامن الاجتماعي الخ – وهذا ما يبني أمن الدولة الكلي حقيقة، وليس فقط قوة اجهزتها العسكرية والامنية. (راجع الفقرة عن تحقيق الأمن الاجتماعي بالفصل الثالث لمختصر برنامج حملة سودان المستقبل)

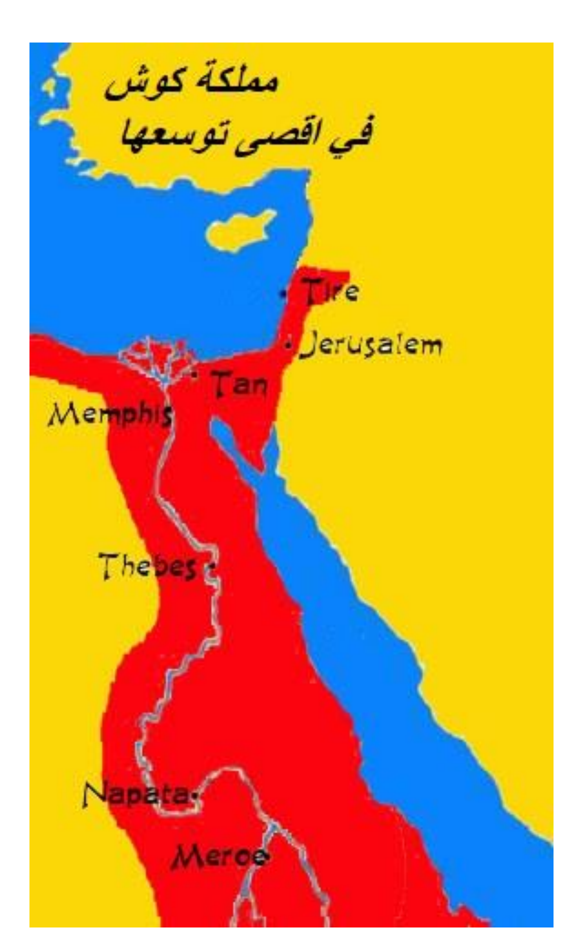
جغرافيا وتاريخ السودان السياسي:

تبلغ مساحة السودان 1،861،484 كيلومتر مربع (723،718 ميل مربع). وهو ثالث أكبر دولة في إفريقيا من حيث المساحة. يتدفق النيل عبر السودان. يحد السودان من الشمال مصر والبحر الأحمر من الشمال الشرقي وإريتريا وإثيوبيا من الشرق وجنوب السودان من الجنوب وجمهورية إفريقيا الوسطى من الجنوب الغربي وتشاد من الغرب وليبيا من الشمال الغربي. ويشكل هذا الموقع الجغرافي ميزة استراتيجية ولكنه في نفس الوقت يأتي بتهديدات على الحدود الشاسعة المجاورة لعدد من الدول.



السودان – تاريخ مختصر:

السودان من أقدم الدول في العالم حيث شهد قيام دول وممالك منذ الاف السنوات، ويمكن في هذه العجالة الاشارة بشكل عام الى مجموعة من الحقب والمراحل:



- السودان القديم (6000 ق.م – 4.000 ق. م)
- مملكة تاسيتي (؟ - 2500 ق. م)
- الممالك الكوشية وتشمل كرمه ونبتة ومروي ثم كوش (حوالي 2500 ق.م - 350 م)
- ممالك القرون الوسطى النوبية المسيحية – المقرة – علوة – نوباتيا (350 – 1500) والممالك المصاحبة
- ممالك سنار والمسبعات ودارفور الإسلامية (1500-1821)
- الاحتلال المصري (محمد علي) والمهدية السودان (1821-1899)
- الاحتلال الإنجليزي - المصري (1899–1956)
- الحكم الوطني (1956 إلى الوقت الحاضر)

التركيبة السكانية للبلد:

يبلغ عدد سكانه بالتقريب 45 مليون نسمة، وهناك العديد من المجموعات القبلية والعرقية المختلفة، على الرغم من أن كل هذه المجموعات هي افريقية من حيث النشأة والتكوين والملامح، ألا انه يوجد تقسيم في اساسه أيدلوجيا حيث ترى بعض المجموعات بانها عربية في اشارة الى هجرات سابقة لقبائل عربية دخلت السودان قبل قرون، وهي قد اختلطت بغير شك مع المكون الافريقي في السودان. وهذا له تأثير كبير في السياسة السودانية خاصة في نصف القرن الاخير وكان من اهم اسباب انفصال الجنوب وتكوينه لدولة مستقلة.

الانتماء للمنظمات الدولية:

ينتمي السودان لمجموعة من المنظمات اهمها الامم المتحدة، الاتحاد الافريقي، جامعة الدول العربية والمؤتمر الاسلامي ومنظمات دولية واقليمية اخرى.

تاريخ الجيش السوداني:

(جيوش ما قبل 1900، قوات دفاع السودان، جيش الاستقلال، نميري، الكيزان، عصر المليشيات)

شهد السودان العديد من الجيوش في تاريخه الطويل حيث كان لكل مملكة ودولة نوع من القوات المسلحة، ولكن يعود أصل الجيش الحالي إلى الجنود السودانيين الذين جندهم البريطانيون أثناء إعادة إستعمار السودان عام 1898. أصبح السودان رسميًا السودان الأنجلو-مصري في عام 1899. وكان أعلى ضابط بريطاني في مصر، والمعروف باسم السردار ، قد شغل أيضًا منصب الحاكم العام للسودان. في عام 1922، بعد أعمال الشغب القومية التي أثارها الزعيم المصري سعد زغلول، منحت المملكة المتحدة الاستقلال لمصر. أراد المصريون مزيدًا من الإشراف في السودان وأنشأوا وحدات متخصصة من المساعدين السودانيين داخل الجيش المصري تسمى الأوتيرة. أصبحت هذه نواة الجيش السوداني الحديث.

شكل الجيش البريطاني قوة دفاع السودان (SDF) كقوات مساعدة محلية في عام 1925. وتألفت قوة دفاع السودان من عدد من الأفواج المنفصلة. معظمهم كانوا من الجنود المسلمين ويتمركزون في الشمال، لكن فيلق الاستوائية في الجنوب كان يتألف من المسيحيين. خلال الحرب العالمية الثانية، شاركت قوة دفاع السودان في الحرب الى جانب قوات الحلفاء التي اشتبكت مع الإيطاليين في إثيوبيا. كما خدموا خلال حملة الصحراء الغربية، ودعموا عمليات مجموعة فرنسا الحرة في الصحراء وفي واحات الكفرة وجالو في الصحراء الليبية. وكانت قوة دفاع السودان تعمل جنا الى جنب مع وحدات من الجيش البريطاني، ولكن اختفت جميع القوات البريطانية من السودان بحلول 1955. تمرد فيلق الاستوائية في توريت في 18 أغسطس 1955، قبل الاستقلال مباشرة ، مما أدى إلى تشكيل حركة عصابات أنيانيا والحرب الأهلية السودانية الأولى. صدرت أوامر لفرقة من فيلق الاستوائية بالاستعداد للانتقال إلى الشمال، ولكن بدلاً من الانصياع، تمردت القوات مع جنود جنوبيين آخرين عبر الجنوب في جوبا وياي ويومبو ومريدي. وكان هذا التمرد هو نواة حرب أهلية طويلة انتهت بانفصال الجنوب.



عند الاستقلال في عام 1956، اعتُبر الجيش "قوة عالية التدريب وذات كفاءة وغير سياسية"، لكن طابعها تغير في السنوات التالية". بعد الاستقلال، فقد الجيش - ولا سيما الضباط المتعلمون - الكثير من موقفه اللا سياسي السابق. ارتبط الجنود بأحزاب وحركات من مختلف الأطياف السياسية. وكان نتاج ذلك هو سلسلة من الانقلابات العسكرية الحزبية - العقائدية.

وقامت الحكومات العسكرية المتتالية بتقوية وضع الجيش سياسيا واقتصاديا، ولكن بدأ الجيش يفقد احترافيته تدريجيا بسبب الازمات السياسية وانخراط الضباط في العمل السياسي بل والنشاط الاقتصادي. ولكن نجد ان الجيش السوداني قد خاض اربعة حروب أهلية داخلية (3 في الجنوب، 1 دارفور) وقد زاد هذا من قوة الجيش سياسيا.

علاقة الجيش بالسلطة السياسية:

في الفترة ما بعد الاستقلال نجد ان الجيش قد دخل الساحة السياسة وقام بتكوين أربع حكومات آخرها جاءت بانقلاب 25 أكتوبر 2021م. هذه الأدوار السياسية لها تأثير كبير على عقيدة الجيش القتالية واستراتيجياته. اذ نجده يركز على إيجاد تحالفات داخلية وإقليمية ودولية ليمارس سيطرته على السلطة، وينعكس هذا سلبا على الوضع الاستراتيجي العسكري للسودان في محيطه المجاور.

وهذا اختصار للحكومات المدنية والعسكرية:

1. الحكومة المدنية الأولى 1956 (2 سنة)

تم إجراء عملية اقتراع نتج عنها تشكيل برلمان ديمقراطي وانتخب إسماعيل الأزهري أول رئيس للوزراء وقاد أول حكومة سودانية حديثة. في 1 يناير 1956، في احتفال خاص، تم إنزال العلمين المصري والبريطاني ورفع مكانهما العلم السوداني المكون من خطوط خضراء وزرقاء وصفراء.

2. حكومة عبود العسكرية (1958–64) الحكومة العسكرية الأولى (6 أعوام)

أزال الانقلاب صنع القرار السياسي من السيطرة المدنية. وجاء الانقلاب بمبادرة من المدنيين أنفسهم الموجودون في السلطة، وبموافقة أكبر كتلتين في البرلمان الأنصار والختمية. أنشأ عبود المجلس الأعلى للقوات المسلحة لحكم السودان وضمت هذه الهيئة ضباط ينتمون إلى الأنصار والختمية.

3. العودة إلى الحكم المدني (1964-1969) الحكومة المدنية الثانية (5 اعوام)

حدثت ثورة في أكتوبر 1964 أطاحت بنظام عبود حاولت الحكومة المدنية الجديدة، التي عملت بموجب الدستور الانتقالي لعام 1956، إنهاء الانقسامات السياسية من خلال تشكيل حكومة ائتلافية كانت ضعيفة ومتشاكسة.

4. نظام مايو 1969 – 1985 الحكومة العسكرية الثانية (16 عام)

في 25 مايو 1969، استولى العديد من الضباط الشباب الذين أطلقوا على أنفسهم اسم حركة الضباط الأحرار على السلطة في السودان وبدأ عهد النميري والذي بدأ بتحالف يساري قاده الشيوعيون ولكن سرعان ما تغير الوضع وتم اخراج الشيوعيين من السلطة في مذبحة رهيبة قضت على طاقة وقدرات الحزب الشيوعي والتي لا يزال يعاني منها حتى اليوم.

5. الانتفاضة (1985-1989) الحكومة المدنية الثالثة (4 اعوام)

انتفض الشعب في ثورة في ابريل 1985 وبعدها شكل الصادق المهدي حكومة ائتلافية من حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية القومية، وأحزاب جنوبية. لكن لسوء الحظ، أثبت الصادق أنه زعيم ضعيف وغير قادر على حكم السودان. وسرعان ما انقلبت الجبهة الإسلامية القومية على الحكومة في انقلاب عسكري بزعامة البشير.

6. حكومة البشير (1989-2019) الحكومة العسكرية الثالثة (30 عام)

في العام 1989 قامت الجبهة الإسلامية بانقلاب عسكري تحت اسم ثورة الإنقاذ الوطني، في بداية الانقلاب لم يكن معروفاً توجه الانقلابين السياسي ثم ظهرت الجبهة الإسلامية بزعامة حسن عبد الله الترابي من وراءه، وكنتيجة لسياسات الحكومة السودانية الجديدة فقد تردت علاقاتها الخارجية وتمت مقاطعة السودان وإيقاف المعونات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وتم إدراجه ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وتعرضت البلاد في أغسطس 1998 لقصف أمريكي بصواريخ كروز. وتولي عمر البشير الحكم لمدة 30 عامًأ، حتى تمت الإطاحة به في 11 أبريل 2019 بعد احتجاجات عامة شملت البلاد وقام الجيش على إثرها وتحت ضغط الشارع بإزاحة البشير عن الحكم.

7. المرحلة الانتقالية من أبريل 2019 – أكتوبر 2021 (حكومة الشراكة – عسكرية مدنية) (2 عام)

بعد موجة كبيرة من الاحتجاجات العامة ضد حكم البشير الذي امتد لثلاثين عامًا، قام الجيش في 11 أبريل 2019 بانقلاب عسكري أزاح فيه البشير عن السلطة، وأصدرت القوات المسلحة بيانًا أعلنت فيه اعتقال البشير وتشكيل مجلس عسكري انتقالي بقيادة البرهان - حميدتي. دخلت القوى المدنية في مفاوضات مع هذا المجلس أدت الى تشكيل شراكة في الحكم بين المدنيين والعسكريين وفقا للوثيقة الدستورية وتم تشكيل حكومة حمدوك الانتقالية التي شابها التشاكس بين الجيش والمدنيين. ولكن في واقع الامر كانت السيطرة على السلطة في يد الجيش، مع وجود شكلي للمدنيين، لذلك لا يمكننا ان نصف هذه الفترة بالحكم المدني، وعلى كل حال تفاقمت الازمة بين الشريكين، وفي 25 أكتوبر 2021، سيطر الجيش السوداني، بقيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان، على الحكومة في انقلاب عسكري والقى بشركائه المدنيين في السجون.

8. انقلاب البرهان 25 أكتوبر 2021 – الآن (الحكومة العسكرية الرابعة)

في 25 أكتوبر 2021، سيطر الجيش السوداني بقيادة الجنرال عبد الفتاح البرهان على الحكومة في انقلاب عسكري. واحتُجز ما لا يقل عن خمسة من كبار الشخصيات الحكومية في البداية. رفض رئيس الوزراء المدني عبد الله حمدوك إعلان دعمه للانقلاب ودعا في 25 أكتوبر / تشرين الأول إلى المقاومة الشعبية؛ تم نقله إلى الإقامة الجبرية في 26 أكتوبر. ولا تزال الأمور

بين الشد والجذب في ظل مقاومة شرسة من قبل الشعب السوداني للانقلاب، حيث لا يريد السودانيون العودة للحكم العسكري، وقامت القوى المدنية بالدعوة الى العصيان المدني ورفض التعاون مع منظمي الانقلاب.

النشاط الاقتصادي للجيش السوداني:

يمارس الجيش السوداني الكثير من النشاطات الاقتصادية وذلك في مخالفة واضحة لمهامه العسكرية الأساسية. بدأت هذه النشاطات بإنشاء المؤسسة الاقتصادية العسكرية في زمن جعفر نميري. في زمن الإنقاذ شهد النشاط الاقتصادي ذروته حيث تم تأسيس هيئة التصنيع الحربي كوحدة تابعة للجيش في 1993. حالياً يملك الجيش أو يدير حوالي 250 شركة كبيرة ومتوسطة الحجم من أكبرها شركة زادنا وشركة جياد بدخل سنوي حوالي 2 مليار دولار.

ويتجاوز نشاط الجش الاقتصادي حدود الصناعات العسكرية حيث لا يقوم الجيش فقط بتصنيع وتجارة المنتجات العسكرية مثل الذخيرة والأسلحة النارية والمدفعية والمركبات القتالية والسفن والطيران المدني والعسكري والمعدات الكهربائية البصرية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية فحسب، وإنما يتاجر في الذهب والمعادن الأخرى والرخام والجلود والماشية والصمغ العربي، كما يسيطر على 60 من إستيراد القمح. وتشرف القوات المسلحة والأمنية فضلا عن ذلك على جزء كبير من شركات الاتصالات، والمصارف، وتوزيع المياه، والتعاقد، والإنشاءات، والتطوير العقاري، والطيران، والنقل، والمنشآت السياحية، وإنتاج الأجهزة المنزلية، والمواسير، والأدوية، والمساحيق، والنسيج.

ولا تخضع هذه الشركات لولاية وزارة المالية كما لا تورد اموالاً لها. إ ذ أعلن رئيس الوزراء حمدوك ان 80% منها لا تخضع لولاية وزارة المالية. فوق ذلك فأنها لا تدفع الضرائب اذ كانت معفية من الضرائب حتى عام 2019 على الأقل.

https://carnegie-mec.org/2021/04/23/ar-pub-84385

تكوين الجيش السوداني والمليشيات المتحالفة معه:

كانت القوات البرية "في الأساس قوة مشاة خفيفة في عام 1991 مدعومة بعناصر متخصصة، وامتدت السيطرة العملياتية من مقر هيئة الأركان العامة بالخرطوم إلى القيادات الإقليمية الست (الوسطى والشرقية والغربية والشمالية والجنوبية والخرطوم). تم تنظيم كل قيادة إقليمية على أسس فرعية، وهكذا كانت الفرقة الخامسة في الأبيض بكردفان (القيادة المركزية)، والفرقة الثانية في خشم

القربة (القيادة الشرقية)، والفرقة السادسة كانت في الفاشر بدارفور (القيادة الغربية)، الفرقة الأولى في جوبا (القيادة الجنوبية)، والفرقة المدرعة السابعة في الشجرة جنوب الخرطوم (قيادة الخرطوم)، الفرقة المحمولة جواً في مطار الخرطوم الدولي، والفرقة الثالثة كانت تقع في مدينة الخرطوم.

في الشمال، على الرغم من عدم تخصيص وحدات عسكرية رئيسية لها. وكان لكل فرقة ضابط ارتباط ملحق بالقيادة العامة في الخرطوم لتسهيل اتصال الفرقة مع مختلف عناصر القيادات. لم يقدم هذا الهيكل التنظيمي صورة دقيقة لعمليات نشر القوات الفعلية. كانت الفرقة السادسة في دارفور عبارة عن لواء أعيد تنظيمه قوامه 2500 فرد فقط. تباينت قوة الوحدات على نطاق واسع. تتألف معظم الألوية من 1000 إلى 1500 جندي.

لتقليل الضغط على القوات المسلحة النظامية، استخدمت الحكومة السودانية الميليشيات على نطاق واسع. على زمن النميري كان هناك ما يعرف بالقوات الصديقة وأغلبها كانت من قومية النوير. على زمن الصادق المهدي بدأت الحكومة في تكوين مليشيات باسم المراحيل كما بدأ التسرب الأجنبي في البلاد عبر قوات الفيلق الإسلامي الموالية لليبيا في دارفور، وبموافقة صامتة من قبل حكومة الصادق المهدي آنذاك.

على عهد الإنقاذ تواصل نفس المسعى حيث أنشأت الحكومة في الشمال مليشيات داعمة للجيش مثل قوات الدفاع الشعبي أما في الجنوب فقد تحالف الجيش مع قوات دفاع جنوب السودان وهي قوات تم تشكيلها من سبع مجموعات بعد توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام مع الجبهة القومية الإسلامية في عام 1997 وكانت بقيادة الدكتور السابق في جامعة الخرطوم رياك مشار. فضلا عن بعض المليشيات القبلية في الجنوب (التبوسا الخ).

لاحقا استعاضت حكومة البشير عن قوات الدفاع الشعبي بقوات أكثر فاعلية في حرب دارفور عندما أسست قوات حرس الحدود ولاحقا قوات الدعم السريع ابان الحرب في دارفور.

النزاعات العسكرية التي شارك فيها الجيش السوداني:

قاتل الجيش والميليشيات المتحالفة معه في النزاعات التالية:

1. الحرب الأهلية السودانية مع جنوب السودان 1955-2005،
2. نزاع دارفور 2003-- الآن،
3. الصراع بين السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال 2011- الآن،
4. نزاع الحدود بين جنوب السودان والسودان عام 2012.
5. الحروب العربية الإسرائيلية 1948، 1967، 1973
6. الحرب العراقية الإيرانية 1979-

7. الحرب الأهلية اليمنية،
8. النزاع مع اثيوبيا: خلال حرب تيغراي 2020-2021، انخرط الجيش في حرب حدودية ضد المليشيات الاثيوبية المدعومة من الجيش الاثيوبي في منطقة الفشقة في ولاية القضارف، وكان هدف السودان استعادة الأراضي التي احتلتها هذه المليشيات منتصف التسعينيات.

خلفية تاريخية وسياسية عن دور الجيش في السلطة في السودان والدول المجاورة:

على الرغم من انتشار النظم العسكرية في افريقيا ما بعد الاستقلال بسبب الفساد وسوء الإدارة الا ان السودان يتميز بأكبر عدد للانقلابات العسكرية في افريقيا (مصدر)، ومن الملاحظ وجود حكومات عسكرية حاليا وفي الماضي في جميع الدولة المجاورة للسودان حيث نجد نظام الدرك في اثيوبيا، نظم تشاد العسكرية، جمهورية العسكر المصرية، نظام القذافي، افريقيا الوسطى، نظام جنوب السودان، اريتريا، نظام اثيوبيا ما بعد الدرك.

رغم شيوع الانقلابات العسكرية في إفريقيا بعد استقلال معظم دول القارة بين ستينيات وتسعينيات القرن المنصرم، غير أن الظاهرة تضاءلت نسبيا مع مطلع الألفية الثالثة، إثر المعارضة الشعبية لأي تغيير "خشن" وغير دستوري.

تحليل الوضع السياسي الحالي:

السودان في ظل تطلعات انتقالية ومعضلة الانتقال الديمقراطي

يمكن تحليل مسارات الانتقال وفقا لرؤية كل من المفكرين والباحثين التاليين:

- اليكس دي وال ومنهج السوق السياسي (سوق النخاسة)
- سايروف ومحددات الحكم المدني
- محمود محمداني وجدلية سلطة الريف والحضر

الكس دي وال:

نظرية السوق السياسي

يشير مدخل تحليل سوق النخاسة ونظام دولة الفساد في ظل حكومة القحتر الى مزيد من التطرف في نموذج الدولة العسكرية، ومزيد من العراقيل في طريق الانتقال الديمقراطي. وذلك لان اللاعبين الأساسيين ورؤوس الأموال الرئيسية في سوق السياسة السودانية هي بأيدي البرهان-حميدتي في ظل مؤسسات وأحزاب مدنية ضعيفة ومستسلمة لصفقات سوق النخاسة.

سايروف:
محددات الحكم المدني

يشير سايروف في تحليله للنظم السياسية الى ان الحكم المدني يتحدد بسيطرة المدنيين على عدة ملفات من أهمها الدفاع، الامن الداخلي، والسياسة الخارجية. وبناء على هذا التحليل نجد ان الصفوة السياسية لا تسير في طريق مدينة الدولة اذ لا يزالون يتحدثون عن شراكة العسكر وعن دور للجيش في السلطة، وهذا يخلط الأوراق بشدة ويؤدي الى ارباك لأي عمليات للانتقال المدني او الديمقراطي خاصة في وجود جنرالات متهمون بارتكاب فظائع وجرائم حرب. ولذلك نجد ان انقلاب 25 أكتوبر كان نتيجة حتمية لمفهوم الحكم المدني لقحت ولانسجامهم مع العسكر في نظام القحتر.

محمود محمداني:
مدخل صراع الريف والمدينة

يجادل محمداني بأنه لا يمكن فهم حالة دولة ما بعد الاستعمار دون تحليل واضح للدولة الاستعمارية. حيث تميز هذا بـ "الحكم المباشر" من ناحية والذي كان شكلاً من أشكال "السلطة المدنية الحضرية" وركز على إقصاء السكان الأصليين من الحريات المدنية المكفولة للمواطنين في المجتمع المدني. بينما تميزت من ناحية أخرى بالحكم غير المباشر الذي كان ريفيًا بطبيعته ويتضمن دمج "السكان الأصليين" في "النظام العرفي الذي تفرضه الدولة" الذي تفرضه "سلطة قبلية ريفية" والتي أطلق عليها "الاستبداد اللامركزي". هذا يضعنا امام رؤية تحليلية للتطورات التي حدثت في الخرطوم اثناء اعتصام القصر، حيث تم ملاحظة هذا الانقسام بين الريف والحضر في المجموعات التي اصطفت في القصر وتلك التي كانت مضادة للقصر. ويمكن بوضوح ملاحظة الانقسام: (ادارات اهلية مع ارياف مهمشة مدعومة بمليشيات قبلية مقابل مثقفين وسكان مدن) (مشروع الصعود الاجتماعي مقابل مشروع الخلاص المدني/الوطني)

ومما سبق من هذه المناظير الثلاثة يتضح ضبابية الرؤية وقتامتها في ظل الظروف اللاعبين والمعادلات الحالية. لذلك لابد من البحث عن طرق أخرى لتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية والتي هي أساس لكل جيش قوي وقادر على حراسة حدوده. ومن ضمن تلك المبادرات نجد (مبادرة المائدة المستديرة لحملة سودان المستقبل، الحوار السوداني - السوداني لعبد الواحد محمد نور) ولابد من تحالف مدني حقيقي يقف على إعادة هيكلة الجيش وتغيير عقيدته لضمان التزامه بالدستور والمهام المحددة له.

الفصل الثاني

تطوير وإعادة هيكلة القوات المسلحة السودانية

مدخل وتصورات عامة:

ان نظرتنا لقضايا الامن والدفاع، ترمي الي تطوير وترشيد المؤسسات المناط بها حماية امن البلاد والمواطن، كما ترمي الي تجاوز التراث السلبي، والذي جعل من هذه المؤسسات داعما للأنظمة الديكتاتورية، وخصما للمواطن، لا خادمة له.

في هذا الصدد نطرح التصورات العامة التالية لإصلاح المؤسسات الامنية والدفاعية:

1. بناء قوات الشرطة والأمن والجيش والقوات النظامية الأخرى على قاعدة الاحتراف، وتجهيزها بالمعدات الحديثة والتدريب العالي للقيام بمهامها.
2. وضع مهام الامن الداخلي حصرا في يد قوات الشرطة والحرس الوطني، وترك مهمة حماية الامن الوطني لوكالة الامن الداخلي والخارجي، وحماية الحدود للقوات المسلحة وحرس الحدود.
3. وضع قوانين واضحة تحكم سير الاجهزة الامنية والعسكرية، ووضع عقوبات رادعة على التجاوزات الممكنة في هذه الاجهزة.
4. اخضاع الاجهزة الامنية والعسكرية لرقابة السلطة التشريعية، عن طريق اللجان الدائمة المتخصصة، فوق خضوعها للسلطة التنفيذية.
5. اشاعة الوعي الديمقراطي والتعريف بحقوق المواطن، في كل البرامج التدريبية والتعبوية لاجهزة الشرطة والامن والدفاع ووسط عناصرها.

1. حل كل التشكيلات العسكرية وشبة العسكرية غير القانونية، ونزع السلاح منها، ودمج المتعاونة منها في القوات النظامية.

6. ضرورة عودة قوات السجون، وقوات الجمارك والدفاع المدني إلى طبيعتها المدنية.

الوضع الاستراتيجي للجيش مقارنة مع جيوش الدول المجاورة:

إذا نظرنا لوضع قوة جيش السودان حسب تقرير (Global Fire Power) لعام 2021م والذي يحسب القوة العسكرية زائدا القوة الشاملة للدولة، نجد ان بلادنا تحتل المركز ال77 من ضمن 140 دولة شملها التقرير. وتتفوق عليها كل الدول الجارة تقريبا ما عدا دولة جنوب السودان. فمصر التي تحتل اراض سودانية (حلايب ومثلث صرة والجزء السوداني من جبل عوينات) تقع في الموقع الثالث عشر، واثيوبيا التي تحتل الفشقة تقع في المركز 66 (لم يحسب التقرير حالة الحرب في التغراي وانفصال العديد من الجنود والأسلحة عن الجيش الاثيوبي بسبب ذلك(، وليبيا تتقدم علينا ب7 مراكز اذ تحتل المرتبة 70 (تتقدم علينا في

الحالة الاقتصادية وفي التسليح) – وتتأخر عنا دولة تشاد ب13 درجة (تحتل الموقع ال90) وجنوب السودان ب33 درجة (الموقع 110) وأفريقيا الوسطى ب54 درجة (الموقع 131) – وهذا يوضع الحال البائس لوطننا في الوقت الراهن بحساب القوة الشاملة والقوة العسكرية البحتة.

الدولة	التصنيف	التفوق في مجالات:
مصر	13	العدد / الوضع الاقتصادي / التسليح
اثيوبيا	66	العدد / الوضع الاقتصادي الاستراتيجي
ليبيا	70	الوضع الاقتصادي / التسليح
السودان	77	
تشاد	90	لا تفوق - يجب توقيع معاهدات للدفاع المشترك معها
جنوب السودان	110	لا تفوق – يجب توقيع معاهدات للدفاع المشترك معها
افريقيا الوسطى	131	لا تفوق - يجب توقيع معاهدات للدفاع المشترك معها
ارتريا	134	لا تفوق - يجب توقيع معاهدات للدفاع المشترك بعد تغيير النظام فيها معها

الوضع الحالي للجيوش والقوى المسلحة في السودان:

يحتاج السودان كأي دولة الي جيش موحد لحماية حدوده الداخلية والخارجية وحماية دستور البلاد الذي انتهك عدة مرات ويحتاج نفسه لإعادة وضع وصياغة تتفق عليها جميع القوى السياسية والاجتماعية.

لكن الشاهد الأن وجود عدة جيوش في السودان تحتاج لإعادة الهيكلة والإصلاح كيما يخرج منها جيش موحد حديث، وهذه الجيوش والتكوينات المسلحة هي:

أ. القوات المسلحة السودانية القديمة والتي قام تنظيم المؤتمر الوطني بتدميرها بإحالة أكثر من 20 ألف ضابط وجندي بمختلف الرتب للمعاش أو الصالح العام (فصل سياسي وتعسفي)، من اهمهم مجموعة العشرة ألف (2010) ومجموعة ال 5 ألف (2015) وهم عناصر وطنية تم تدريبها لعشرات السنين وبتكاليف جمة بالداخل والخارج، وتم استبدالهم بآخرين ولاؤهم للحركة وليس

للدولة بالإضافة لخلق جيوش موازية هي قوات الدفاع الشعبي، حرس الحدود، الدعم السريع الخ. يبلغ عدد افراد القوات المسلحة حاليا تبلغ 150 ألف جندي وضابط موزعين على مختلف الافرع والمناطق.

ب. قوات الدعم السريع: وهي مليشيا سريعة الحركة بقوة ضاربة تتكون من حوالي 50 ألف عنصر تحت قيادة اسرية (آل دقلو) –ويحتاجون لإعادة تكوين وتدريب وتأهيل حسب الشروط والقوانين المحلية والدولية للانضمام للقوات المسلحة – يمكن استيعاب حوالي نصفهم في القوات المسلحة وتسريح النصف الثاني بشكل عادل

ج: قوات الدفاع الشعبي: مليشيا خفيفة التسليح ضعيفة الاعداد تكونت في عهد الإنقاذ لا تزال بعض جيوبها موجودة – قل تأثيرها العسكري والسياسي بعد انتهاء الحرب في الجنوب وتوقفها في جبال النوبة. تتكون من حوالي 40 ألف جندي ويقودها امراء محليين. يحتاج الأغلبية منهم لإعادة تكوين وتدريب وتأهيل حسب الشروط والقوانين المحلية والدولية للانضمام للقوات المسلحة – يمكن استيعاب حوالي نصفهم في القوات المسلحة وتسريح النصف الآخر.

د. الجيش الشعبي- شمال والذي أصبح جيش ثاني بعد اتفاقية نيفاشا ولم يوقع قادته على السلام مع الحكومة الحالي – يتمركز أساسا في منطقة جبال النوبة مع وجود عدد من المقاتلين له في جنوب السودان ومنطقة النيل الازرق. يتكون من أفراد بمختلف الأعمار (عدد القوات التقريبي 30-45 ألف مقاتل). ينقصهم التدريب ويحتاج من سيدمج منهم في الجيش لإعادة تكوين وتدريب وتأهيل حسب الشروط والقوانين المحلية والدولية للانضمام للقوات المسلحة في حالة انجاز سلام عادل يمكن استيعاب حوالي نصفهم في القوات المسلحة وتسريح النصف الآخر.

ه: قوات الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاقية سلام جوبا (تم حساب عددها الكلي في الاتفاقية بحوالي 50 ألف مقاتل من بينها الاكبر قوات حركة العدل والمساواة وقوات حركة تحرير السودان قيادة مناوي)

و: قوات حركات السلام مع الإنقاذ: وهي القوات التي تم استيعاب بعضها خلال السلام الذي ابرم بينها وبين نظام الإنقاذ. تبقى منها حوالي 10 ألف عنصر في عموم السودان. ينقصهم التدريب ويحتاج من سيدمج منهم في الجيش لإعادة تكوين وتدريب وتأهيل حسب الشروط والقوانين المحلية والدولية للانضمام للقوات المسلحة.

ز: قوات حركة تحرير السودان – عبد الواحد: هي قوات متمركزة بجبل مرة مع وجود قوات لها في جبال النوبة. تتكون من حوالي 5 ألف عنصر ويحتاج من سيدمج منهم في الجيش لإعادة تكوين وتدريب وتأهيل حسب الشروط والقوانين المحلية والدولية للانضمام للقوات المسلحة في حالة انجاز سلام عادل يمكن استيعاب حوالي نصفهم في القوات المسلحة وتسريح النصف الآخر.

ح: قوات حركات أخرى لم تدخل في العملية السلمية من بينها مجلس الصحوة الثوري وحركة العدل والمساواة الجديدة والجبهة الفيدرالية السودانية وعدد من اجنحة حركة تحرير السودان الخ (الممثل السياسي لها هو تحالف تقدَّم)

الرقم	الجهة	العدد الحالي التقريبي	العدد المطلوب بعد التسريح والدمج	ملاحظات حول الهيكلة
1.	القوات المسلحة السودانية	150 الف	120 الف	تسريح كل الضباط من درجة اللواء فما فوق – تسريح كريم لعناصر الجنود كبار السن واللذين تجاوزت أعمارهم ال 55 عاما.
2.	قوات الدعم السريع	50 الف	20 الف	يتم تغيير قيادتها ودمجها وتخضع لقيادة الجيش
3.	قوات الدفاع الشعبي	40 الف	20 الف	يتم دمجها وتخضع لقيادة الجيش
4.	الجيش الشعبي – شمال	40 الف	20 الف	يتم دمجها وتخضع لقيادة الجيش
5.	قوات حركات سلام جوبا	40 الف	20 الف	يتم دمجها وتخضع لقيادة الجيش
6.	قوات حركة عبد الواحد	10 الف	5 الف	يتم دمجها وتخضع لقيادة الجيش
7.	قوات حركات السلام مع الإنقاذ	10 الف	5 الف	يتم دمجها وتخضع لقيادة الجيش
8.	قوات تحالف تقدم	20 الف	10 الف	يتم دمجها وتخضع لقيادة الجيش

.9	المفصولين تعسفيا من الجيش	20 الف	5 الف	يتم إعادة المؤهلين منهم وخصوصا من الضباط وتوفيق أوضاع الباقين
.10	المجموع	385	225 ألف	يتم إعادة توزيعهم على مختلف الأسلحة والقواعد ومراكز التدريب والامداد يكون منهم حوالي 150 الف في الخدمة العسكرية و75 الف في قوات الحرس الوطني
.11	الاحتياطي	0	يتم انشاء قوات الحرس الوطني كقوات احتياطية يتم تدريب شامل للمواطنين وفقا لمبدأ شعبية وشمولية الدفاع عن الوطن	

إصلاح الجيش والمؤسسة العسكرية في السودان:

الحلول الاساسية والفلسفة العسكرية:

إن السودان بوضعه الاقتصادي وامتداده الذي تحده سبعة دول من كل الاتجاهات، يحتاج لجيش متوسط العدد جيد التدريب وسريع في قدرته على المناورة والانتشار ليتمكن من التحرك السريع لتغطية الحدود ومناطق النزاع المتوقعة حسب خطط الدفاع الموضوعة لذلك الغرض، وان تتلخص مهمته في الدفاع عن الحدود والسيادة الوطنية والموارد والثروات الوطنية والنظام

الديمقراطي الدستوري. كما من المهم انشاء قوات الحرس الوطني (على النمط الأمريكي) لتكون قوة متوسطة ما بين الجيش وقوات الشرطة.

في هذا الطريق علينا الاستفادة من كل الخبرات الداخلية التي تم تسريحها وخبرات الدول المتقدمة لتوحيد هذه الأعداد المتناقضة بإعادة تدريبها وتنظيمها واستيعاب من تنطبق عليه شروط الصحة واللياقة البدنية لتكوين الجيش القومي الواحد. كما من المهم تعديل واعادة صياغة كل القوانين واللوائح لتواكب تأسيس الجيش على اسس ديمقراطية ومدنية وبالشكل الذي يعطي الحق لكل سوداني بالانضمام اليه بغض النظر عن ديانته او جهته ويحافظ على الاتفاقيات السلمية التي وضعت إذا كتب لها النجاح ليعم السلام والاستقرار.

يجب أيضا اعداد استراتيجية الدفاع الوطنية وأن يتم فيها تحديد الأخطار الخارجية بدقة كما طرق التوصل للتوازن الاستراتيجي مع دول الجوار التي تتفوق علينا عسكريا ووضع جدول زمني محدد لذلك.

كما سيكون مصيرياً طرد كل المليشيات والتكوينات العسكرية السرية الاجنبية من البلاد (مجموعة فاغنر الروسية، جيش الرب للمقاومة الاوغندي، القاعدة وداعش، بقية جيوب الحركات الجهادية العالمية الخ) والعمل على سحب القوات الاممية المتواجدة في السودان بأسرع وقت من البلاد وذلك بعد احلال السلام. كما من الحتمي اعداد الخطط الدفاعية وفقا للمخاطر الاستراتيجية على البلاد واستعادة الأراضي السليبة وتحقيق أمن الحدود وامن الموارد والمواقع الاستراتيجية ووضع سياسة الدولة العليا بما يتفق مع مفاهيم الأمن القومي الشامل.

الوسائل والأدوات لتحقيق الإصلاح:

لتحقيق هذه الأهداف لا بد من وسائل وتبدأ من الفرد والبيئة ثم المعدات وفي اولها:

1. إعادة الهيكلة:

تبدأ إعادة الهيكلة إنشاء هيئة قيادة مشتركة تحت اشراف قائد عام ورئيس هيئة أركان ونوابه للعمليات والتدريب، الادارة، الامداد ثم تنظيمات القوات المسلحة التي تتكون من المشاة والبحرية والدفاع الجوي والبحرية والطيران الخ والكليات والأكاديميات اللازمة للتدريب والتأهيل لكل منها وتعطى أسبقيات البناء والتجهيز والإعداد لتشكيل الوحدات المشتركة المدمجة.

- توضع كل القوات المدمجة ومعسكراتها تحت قيادة ضباط مدربين ومهنيين من القوات المسلحة
- إنشاء قوات الحرس الوطني كقوات إحتياط وقوات وسيطة بين الجيش والشرطة
- تأسيس قضاء عسكري مستقل وهيئة تفتيش عام كضمانة لإنفاذ القانون العسكري والتطبيق الصحيح لكل ما ورد أعلاه من تفاصيل،

- تطبيق (معاش تقاعدي موحد) لكل رتبة عسكرية في سلك الضباط وضباط الصف والجنود، وليشمل ذلك كل من خدم في القوات المسلحة منذ الاستقلال، لضمان المساواة والعدالة وتوفير الحياة الكريمة لمن قدموا كل جهدهم وعطائهم من أجل الوطن.

تشكيل الجيش والحرس الوطني بعد إعادة الهيكلة:

الرقم	القوة	العدد الكلي	ملاحظات
1	القوات البرية	50 الف	
2	القوات الجوية والدفاع الجوي	20 الف	
3	القوات البحرية	20 الف	
4	القوات الخاصة والتدخل السريع	20 الف	
5	القوات الالكترونية (cyber army) والأسلحة المسيرة (drones)	5 الف	
6	الاستخبارات العسكرية	5 الف	
7	الشرطة العسكرية	5 الف	
8	التصنيع الحربي والذخيرة والمعدات	5 الف	
9	النقل والخدمات	5 الف	
10	السلاح الطبي	10 الف	
11	سلاح المهندسين	5 الف	
12	الحرس الوطني	75 الف	
	العدد الكلي	225 الف	

تشكيلة القوات والافرع بعد إعادة الهيكلة:

القوات البرية:

تشكل القوات البرية أساس الجيوش التنقل يديه وان كانت أهميتها تتضاءل في الجيوش الحديثة ذات الأنظمة والأسلحة المتكاملة. يجب أن تتميز كل القوات البرية بقابلية حركة عالية تمكنها من سرعة الانتشار والتفاعل مع أي مهددات طارئة. نحتاج لتطوير الطرق وشبكات النقل ومعدات النقل الأرضي والجوي لهذه القوات. سوف نفرد ورقة خاصة لإعادة تأهيل وتسليح هذه القوات.

القوات الخاصة:

من ناحية تكوين وتشكيل وقوام القوات الخاصة السودانية فهي قوات كان مشهودا لها بالكفاءة وقد تحولت في مطلع عام 2016 م من كتيبة الى لواء (يتكون اللواء من 3 الى 5 ألف عنصر) وقد كانت لها تدريبات في زمن نميري مع القوات الامريكية والمصرية. شاركت هذه القوات مؤخرا في مناورات درع الشمال في شمال السعودية كما تشارك ضمن القوات السودانية الموجودة في اليمن وأيضا تلقت تدريبات متقدمة في الاردن في الفترة الأخيرة. من أشهر عملياتها التاريخية هي عملية تحرير الرهائن في جبل بوما (1983)، الا انها لم تمارس هذا النوع من العمليات مؤخرا، وقد تمت عملية تحرير الرهينة الفرنسي قرب كتم في دارفور في عام 2017 عن طريق القوات الخاصة الفرنسية - اذن الكادر البشري للقوات الخاصة موجود وله تأهيل مناسب. بسبب عدم استخدام هذه القوات تمت خسائر فادحة في عملية مداهمة الخلية الإرهابية في جبرا (2021). ورغم ان تلك القوات لا تعتبر في التقييمات العالمية من أفضل القوات خاصة في افريقيا او العالم اليوم إلا أنها تظل قادرة على تنفيذ مثل هذه النوع من المهات والتي هي من صميم واجباتها.

نقترح رفع عدد القوات الخاصة لحوالي 20 ألف عنصر وتمركزها في قواعد التدريب والامداد للجيش السوداني.

القوات الجوية والبحرية:

يجب تطوير قوات جوية وقوات دفاع جوي حديثة ذات قدرات وإمكانيات عالية وتطوير قوات بحرية متوسطة وحديثة قادرة على مراقبة وحماية الساحل السوداني الممتد ل850 كلم وحماية البحر الأحمر باعتباره احد ثرواتنا القومية. هنا من الضرورة بمكان بناء مطارات ومؤني جديدة والاستفادة من بعض المطارات القائمة لأغراض عسكرية صرفا.

القوات الالكترونية:

وهي قوات مهمة لمواجهة متطلبات الحروب الحديثة والحروب الهجين وعموم حروب الجيل الرابع. يجب ان يكون كوادرها ذو تأهيل عالي في مجالاتها.

الحرس الوطني:

يجب توجيه جزء من القوات المعاد دمجها من مختلف التشكيلات العسكرية الحالية (عدا الجيش) الى قوة جديدة باسم الحرس الوطني. يُعتبر الحرس الوطني قوة احتياطيّة عسكرية للجيش السوداني تتألَّف من وحداتٍ عسكريةٍ نظامية تمركز في كل إقليم من أقاليم السودان المختلفة. يكون أعضاء الحرس الوطني السوداني جزء من قوات الاحتياط ويخضعون للسيطرة المزدوجة

لحكومات الأقاليم والحكومة الفيدرالية. سيقوم الحرس الوطني بأداء مهمات تعميرية وانقاذية في زمن السلم (مكافحة الكوارث، العمل في مشروعات البنية التحتية، دعم الشرطة وقوات حرس الحدود وحماية الغابات والجمارك الخ) في حين يتحولون الى أداء المهام العسكرية في زمن الحرب.

قوات الاحتياط الشعبية:
هناك ضرورة للنظر في اعداد قوات احتياط شعبية وفي ادخال نوع من أنواع الخدمة الوطنية والتدريب الشعبي الشامل على المهام العسكرية للمواطنين الراغبين في ذلك.

2. إعادة التوزيع:

يجب إعادة توزيع القوات المسلحة ونقلها الى مواقع الحدود، وانشاء قواعد عسكرية جديدة ومراكز تدريب وامداد على ان تراعي القرب من الحدود ومناطق الخطر وخطوط الاتصالات. نقترح توزيع القواعد ومعسكرات التدريب والامداد على الشكل التالي:

اعادة توزيع القوات المسلحة السودانية



تفاصيل القواعد ومراكز التدريب والامداد هنا:

https://www.google.com/maps/d/u/0/viewer?mid=1_chBz1yMmR9Ey_a6yLEYjJrgMbY5zgyI

يشمل إعادة التوزيع بناء قواعد عسكرية جديدة على أسس حديثة تكون مجهزة من الناحيتين العسكرية والمدنية لسكنى مجاميع كبيرة من الجنود والضباط واسرهم – كما يقتضي الامر بناء شبكة طرق برية وحديدية واسعة لتسهيل نقل الجنود والمعدات (فضلا عن استخداماتها المدنية)

3. زيادة وترشيد الانفاق العسكري وتطوير البنى التحتية:

وفقا لمؤشرات تقرير (Global Fire Power) لعام 2021م فإن الجيش السوداني يعاني – في المقارنة مع مصر مثلا - من نقص كبير في البنى التحتية كما ان نصيب الانفاق الحربي أقل كثيرا من مصر مثلا. من خلال تلك الجداول نقدم المقترحات التالية لرفع تأهيل البني التحتية وكذلك لرفع ميزانية الدفاع:

الرقم	البنى التحتية	الرقم الحالي	ما تملكه مصر	الرقم المطلوب للوصول لتوازن معقول مع دول الجوار	ملاحظات
.1	المطارات	74	83	80	
.2	السفن التجارية	17	393	150	
.3	الطرق البرية	11900 كلم	65050 كلم	100000 كلم	
.4	الطرق الحديدية	5978 كلم	5083	10000 كلم	
.5	المؤاني	1	11	10	هناك عدد كبير من المؤاني في السودان لا ترقي لمستوى المؤاني العالمية – يجب تطويرها

6.	انتاج البترول	59 الف برميل	640 الف برميل	500 الف برميل	يتساوى البلدان في الاحتياطي حيث يبلغ لمصر حوالي 4.4 مليار برميل وللسودان حوالي 5 مليار برميل
7.	الانفاق العسكري	4 مليار دولار	10 مليار دولار	5 مليار دولار	هذا المبلغ عالي جدا في ظل إمكانيات السودان الحالية ولكن بوصول الدخل المحلي الإجمالي الى 100 مليار دولار سيشكل 5% من الدخل الإجمالي. بزيادة الدخل يجب رفع قيمة الانفاق العسكري لتكون في حدود 5%. بالإنفاق الرشيد سيكفي حاجات السودان الدفاعية

4. تطوير التسليح والامداد:

وفقا لمؤشرات تقرير (Global Fire Power) لعام 2021م فإن الجيش السوداني يعاني من نقص كبير في الأسلحة التقليدية وبعض الأسلحة الحديثة. من خلال تلك الجداول نقدم المقترحات التالية لرفع تسليح الجيش السوداني.

الرقم	نوع السلاح	الرقم الحالي	ما تملكه مصر	الرقم المطلوب للوصول لتوازن معقول مع دول الجوار	ملاحظات
8.	الطائرات عموما	190	1053	1000	
9.	الطائرات المقاتلة	45	250	250	
10.	الطائرات المسيرة	0	حوالي 200	1000	
11.	الدبابات	830	3735	1500	
12.	السيارات المدرعة	450	11000	5000	
13.	المدافع ذاتية الحركة	10	1065	1500	

14.	مدافع الميدان	0	2200	500	تعتبر مدافع الميدان متخلفة نوعاى ما عن المدافع ذاتية الحركة بيد أنها أقل سعرا. يجب الاستثمار في الأولى مع ذلك
15.	أنظمة الصواريخ المتحركة	0	1235	1000	
16.	السفن البحرية	18	316	150	نسبة لأن السودان يملك حوالي 50% من طول سواحل مصر ويطل على بحر واحد فقط
17.	حاملات الهيلوكوبترات	0	2	2	"
18.	الغواصات	0	8	4	"
19.	الفرقاطات	0	9	5	"
20.	الكورفيتات	0	7	5	"
21.	زوارق الدوريات – خفر السواحل	10	50	50	نحتاج الى اعداد اكبر منها لأهمية البحر الأحمر ووجود عدد من الدول غير المستقرة على

					ساحله (اليمن، ارتريا)
.22	كاسحات الألغام	0	23	15	نسبة لأن السودان يملك حوالي 50% من طول سواحل مصر ويطل على بحر واحد فقط

كما من الضروري استخدام تقنيات جديدة وثورية في والتسليح وتنويع مصادر التسليح وتطوير الصناعات الحربية والدفاعية وبما يتوافق مع التهديدات الاستراتيجية ووضع الخصوم الاستراتيجيين.

5. التدريب:

يحتاج الجيش السوداني والحرس الوطني بعد إعادة هيكلته الى تدريب واسع لجميع افرعه واسلحته بما يرفع من كفاءته القتالية. إننا في مجال التدريب الإقليمي نقترح التعاون مع دول مثل المغرب وجنوب افريقيا ونيجيريا والسعودية وكينيا ومصر وعلى مستوى العالم التعاون مع دول مثل المملكة المتحدة وفرنسا والدنمارك وبولندا والولايات المتحدة. كما ان المشاركة في المناورات المشتركة وفي بعثات حفظ السلام والتعاون مع الدول الصديقة والشقيقة في المنطقة في عمليات مكافحة الارهاب والعصابات المسلحة والقرصنة الخ سيعود بخبرات أفضل للقوات الخاصة السودانية تستفيد منها في مهامها الوطنية.

6. اخلاء العاصمة والمدن الكبرى من الجيش:

نرى في سودان المستقبل ضرورة إخلاء العاصمة القومية والمدن الكبرى من المنشئات والمعسكرات والمخازن والمصانع العسكرية، وتحويل المناطق المتوفرة الى بدائل لخطط اسكانية ومنشآت مدنية، والابقاء فقط على مقرات الادارة المدنية (وزارة الدفاع والقيادة العامة) وأن تكون البدائل ومناطق الانتشار أقرب إلى مسارح واتجاهات التهديدات الاستراتيجية (الحدود الدولية).

الفصل الثالث

إصلاح وتطوير القوات النظامية الأخرى

1. اجهزة الشرطة:

تحتل اجهزة الشرطة دورا محوريا في تحقيق امن المواطن، وفي هذا الصدد يعمل سودان المستقبل على تطويرها وتعزيزها وتجهيزها بالمعدات الحديثة ورفع كفاءة كوادرها، وكذلك اصلاحها اداريا وذلك عبر تحسين التدريب ورفع الكفاءة لقوات الشرطة وتحسين تجهيزها بالآليات والكومبيوترات والادوات الحديثة ودفع مرتبات مجزية لمنتسبيها ومحاربة كافة اشكال الفساد والمحسوبية والبيروقراطية وانتهاك حقوق الانسان في اجهزة الشرطة واخضاع عملها للرقابة القضائية والتشريعية.

كما ينبغي تأسيس أجهزة الشرطة بصورة لا مركزية بحيث تتبع للأقاليم، إلا في بعض المؤسسات المحدودة جداً التي يمكن أن تبقى تحت السيطرة المركزية (التدريب المركزي للضباط والفنيين/ المباحث الاتحادية/ الجوازات والهجرة/ السجل المدني). كما من الضروري أن تعود كل وحدات الشرطة في المستوى المركزي أو الاقليمي إلى السيطرة المدنية، وأن يعود تجهيزها وتسليحها إلى المستوى المتعارف عليه عالمياً في تنظيم وتسليح قوات الشرطة المدنية، مع حل تشكيلات الاحتياطي المركزي ومكافحة الشغب وشرطة النظام العام وإدماج افرادها داخل قوات الشرطة وإعادة تأهيلهم وتدريبهم.

عموما تتبنى حملة سودان المستقبل التصور الذي قدمه فريق اصلاح الشرطة والذي كونه عبد الله حمدوك وتحت ثم القوا بمقترحاته الى سلة المهملات (مرفق)

2. أجهزة الأمن:

نسبة للتجارب السلبية والجرائم التي ارتكبت عن طريق بعض منتسبي الاجهزة الامنية في العهود الديكتاتورية، والتقاعس والفشل عن حماية النظام الدستوري، والتضخم المريع والطابع سودان المستقبلي الذي تقوم عليه الاجهزة الامنية اليوم، من هنا سيتم حل جميع اجهزة الامن القائمة، العلنية منها والسرية، ويتم انشاء جهازين واحد بإسم وكالة الامن الداخلي والثاني بإسم وكالة الاستخبارات تعمل خارج البلاد، ويتم تكوين هذين الجهازين على اساس قومي، بعد عملية فحص للكادر المتقدم للعمل بها، تستبعد كل من ثبت تورطه في جرائم ضد الانسانية او حقوق الانسان او في جرائم الفساد المالي والإداري- كما يتم تحويل جزء من كوادر الاجهزة المحلولة للعمل بالقوات النظامية الاخرى من جيش وشرطة وحرس حدود الخ.

ونسبة للتجارب السلبية السابقة يجب الالتزام الصارم بضرورة تقيد أجهزة الأمن بالضوابط الدستورية والقانونية وتدريبها وتنشئتها على احترام الدستور ودولة القانون وحقوق الانسان على أن يُحدد دور الأجهزة الامنية في جمع المعلومات وتحليلها وتقديم المشورة للدولة في أمور الأمن القومي السوداني الداخلي والخارجي دون تملك أي سلطات تنفيذية. يتم تأسيس جهازان

فقط للأمن: وكالة للأمن الداخلي ووكالة للأمن الخارجي، يعملان على اساس قومي مهني، ويخضعان لمراقبة السلطة التشريعية عن طريق لجنة الرقابة البرلمانية على الاجهزة الامنية.

ويصبح ضربة لازب تطوير الادوات التقنية وأدوات وأجهزة تحليل المعلومات والاتصالات التابعة لهذه الاجهزة والتدريب المستمر لكادرها على متابعة التطور التقني والعلمي وتوفير فرص التدريب المتقدمة لها داخليا وخارجيا.

كما لا بد من نزع السلاح الثقيل والمعدات العسكرية المتطورة من الاجهزة الامنية وتحويلها للجيش وحرس الحدود. جدير بالذكر أن الاجهزة الامنية ستنشط على اساس إتحادي وتتبع لإشراف وزارة الداخلية الاتحادية وتقودها عناصر مدنية.

3. قوات الدفاع المدني وحرس الحدود وحرس الصيد والجمارك والسجون:

تعتبر قوات الدفاع المدني وحرس الصيد وحرس الحدود من القوات المهمة جدا لضمان امن المواطن ومواجهة الكوارث (الدفاع المدني) وضمان أمن الحدود بالتضامن مع الجيش والشرطة وأجهزة الأمن (حرس الحدود) وضمان امن الموارد الغابية والحيوانية (حرس الصيد) والأمن الاقتصادي (قوات الجمارك). معظم هذه الاجهزة تؤدي دورها بشكل مرضي حالياً رغم ضعف الامكانيات. في سبيل تطوير هذه القوات هناك ضرورة لفصل أي مؤسسات ضمت لأجهزة الشرطة خلال الفترات السابقة مثل قوات السجون، وقوات الجمارك، وان تكون قوات مستقلة تحت ادارات مستقلة ضمن وزارة الداخلية.

من المهم أيضا مراجعة قوات حرس الحدود وإبعاد كل العناصر التي ثبتت عليها تهم جنائية وتحويلها الى قوات محترفة تعمل وفقا للمعايير العالمية ورفع ميزانية جميع هذه القوات وإعادة تجهيزها بشكل أفضل – وضع جزء من معدات أجهزة الأمن الحالية بتصرفها – وإعادة تدريبها وتأهيلها لتؤدي الدور المناط بها. كما من الضروري محاربة الصيد الجائر بسياسة صارمة من قبل الدولة وفرض الرقابة على رحلات الصيد العشوائية من بعض البلاد العربية والتي تؤدي الى قتل عشوائي للثروة الحيوانية.